العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

تسريب يُرغم إيران على الإقرار بارتكاب انتهاكات في سجن إيفين

جماعة تسلل إلكترونية تتوعد النظام بفضح ممارساته في السجون

أقرت إيران لأول مرة بارتكاب انتهاكات داخل سجونها، حيث أجبرها تسريب نشرته جماعة تسلل إلكتروني عن حالات تعذيب في سجن إيفين بالعاصمة طهران على الاعتراف بوجود انتهاكات تعهدت على لسان رئيس مصلحة السجون محمد مهدي حاج محمدي بعدم تكرارها.

طهران – أرغم تسريب انتشر بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن عمليات تعذيب في سجن إيفين بالعاصمة طهران الحكومة الإيرانية على الإقرار بانتهاكات في هذا السجن في اعتراف نادر رغم تعاظم الاتهامات للسلطات الإيرانية.

واعتذر رئيس مصلحة السجون الإيرانية محمد مهدي حاج محمدي عن "الأحداث المريرة" في سجن إيفين، بعدما أظهرت لقطات مُصورة سربها متسللون عبر الإنترنت اعتداءات بالضرب على سجناء.

ونشرت جماعة تسلل إلكتروني تطلق على نفسها اسم "عدالة علي" التسجيلات المصورة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي التقطتها على ما يبدو كاميرات المراقبة الأمنية وتظهر حراسا يضربون سجناء ويجرون أحدهم على الأرض.

وتُظهر إحدى اللقطات رجلا هزيلا يتم جره نحو السجن، بينما كان رجل دين يسير على الدرج ويمر بجانب الرجل دون أن يلتفت إليه. كما شوهد حراس في مقطع فيديو آخر وهم يضربون أحد السجناء.

وفي مشاهد أخرى كان حراس السجن يتقاتلون في ما بينهم، كما يفعل السجناء وقد حشر الكثير منهم في غرفة واحدة.

ووعدت المجموعة، التي اخترقت نظام شبكة كاميرات المراقبة في سجن إيفين، بأن تستمر "في فضح الممارسات الجائرة للحكومة والإعدامات وما يجري في سجونها السرية لإسكات المناضلين".

وبدا واضحا أن الجماعة تستهدف الرئيس الإيراني المنتخب حديثا إبراهيم رئيسي المتورط في إعدام الآلاف في عام 1988 التي عادت بقوة إلى الواجهة غداة تسلمه منصبه رسميا وكذلك بدء محاكمة مواطن إيراني في السويد في نفس القضية.

وبدأت السويد في العاشر من أغسطس الجاري محاكمة الإيراني حميد نوري المحتجز لديها منذ عامين تقريبا وتتهمه بلعب دور رئيسي في إعدام سجناء سياسيين بأوامر الحكومة داخل سجن كوهردشت في كرج بإيران عام 1988.

وفي خطوة تعكس أن المستهدف الرئيسي من تسريبات الجماعة هو الرئيس الإيراني الجديد جاء في الرسالة التي ظهرت على الشاشات في غرفة التحكم في السجن بعد أن اخترقتها المجموعة "سجن إيفين وصمة عار على عمامة رئيسي السوداء ولحيته البيضاء".

محمد مهدي محمدي

أتعهد بالعمل على منع تكرار الأحداث المريرة مع السجناء

وقال أربعة سجناء سابقون في إيفين، بالإضافة إلى ناشط إيراني في مجال حقوق الإنسان في الخارج، لوكالة أسوشيتد برس إن مقاطع الفيديو تشبه مناطق من المنشأة في شمال طهران.

وتطابقت بعض المشاهد أيضا مع صور للمنشأة التقطها صحافيون سابقا، بالإضافة إلى صور للسجن كما شوهدت في صور الأقمار الصناعية التي تم الوصول إليها من قبل وكالة أسوشيتد برس.

وقال رئيس مصلحة السجون محمد مهدي حاج محمدي في تغريدة على تويتر نشرتها وسائل إعلام رسمية "في ما يتعلق بصور سجن إيفين، أتحمل المسؤولية عن هذا السلوك غير المقبول وأتعهد بالعمل على منع تكرار تلك الأحداث المريرة والتعامل بحسم مع المخطئين".

وأضاف "أعتذر إلى الله سبحانه وتعالى، وإلى قائدنا العزيز (الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي) وإلى الأمة وإلى حراس السجن الشرفاء الذين لن يتم تجاهل جهودهم بسبب تلك الأخطاء".

وكان ذلك اعترافا نادرا بانتهاكات لحقوق الإنسان في إيران، التي دأبت على رفض الانتقادات لسجلها في حقوق الإنسان ووصفها بأنها بلا أساس.

ولطالما انتقدت جماعات غربية مدافعة عن حقوق الإنسان سجن إيفين، الذي يحتجز في الغالب معتقلين يواجهون اتهامات أمنية، وأدرجته الولايات المتحدة على القائمة السوداء في عام 2018 بسبب "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان".

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير "تستخدم سلطات سجن إيفين التهديد بالتعذيب والتهديد بالحبس لأجل غير مسمى وتعذيب الأقارب والخداع والإذلال والاستجوابات اليومية المتعددة التي تستمر لخمس أو ست ساعات، والحرمان من الرعاية الطبية وزيارات الأقارب".

وإلى جانب الانتهاكات في السجون، فإن إيران من أكثر الدول تنفيذا لأحكام الإعدام وهو ما يجعلها في مرمى انتقادات حقوقية متصاعدة.

وفي وقت سابق ذكرت مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه أنّ 95 شخصا على الأقل، بينهم ستّ نساء، أعدموا في إيران منذ مطلع العام الحالي.

وأعلنت باشليه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال تقديم تقريرها حول حقوق الإنسان في إيران أنّ "أكثر من 80 من الجانحين الشبّان ينتظرون اليوم في أروقة الموت، يواجه أربعة منهم خطر التنفيذ الوشيك لعقوبة الإعدام".

وبحسب باشليه، فقد تمّ إعدام 267 شخصا في إيران في العام 2020، بينهم تسع نساء.

وقالت المفوّضة الأممية إنّ أحكام الإعدام تصدر بشكل متواتر في إيران "بناء على اعترافات تنتزع تحت التعذيب أو بعد انتهاكات خطيرة للحق في محاكمة عادلة".

ما خفي كان أعظم

واشنطن وحلفاؤها يسابقون الزمن لإتمام عمليات الإجلاء من أفغانستان

كابول – سرعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الثلاثاء من وتيرة عمليات الإجلاء من أفغانستان قبل انتهاء المهلة التي لا ترغب حركة طالبان المتشددة التي أحكمت سيطرتها مؤخرا على البلاد في تمديدها والتي تنتهي بنهاية أغسطس الجاري.

وبسبب الفوضى التي يشهدها محيط مطار كابول ما يهدد بعرقلة عمليات إجلاء موظفين أوروبيين يواجه الرئيس الأميركي جو بايدن ضغوطا متزايدة للتفاوض على إتاحة المزيد من الوقت لإجلاء الآلاف من العالقين.

لكن الرئيس الأميركي اتفق مع توصية من وزارة الدفاع (البنتاغون) الثلاثاء على الالتزام بمهلة الانسحاب بحلول الواحد والثلاثين من أغسطس.

وسادت حالة من الفوضى شابها العنف أحيانا في المطار، إذ تحاول القوات الغربية وحراس الأمن الأفغان إبعاد الحشود الراغبة في الفرار من البلاد بعد سيطرة حركة طالبان على العاصمة الأفغانية في الخامس عشر من أغسطس.

وصرح دبلوماسي في حلف شمال الأطلسي بأن دولا مختلفة قامت بإجلاء نحو 50 ألف شخص خلال الأيام العشرة الماضية وتحاول الانتهاء من الأمر قبل انقضاء المهلة المحددة لسحب القوات الأجنبية في الواحد والثلاثين من أغسطس.

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه "يعمل كل فرد من القوات الأجنبية بوتيرة تشبه حالة الاستعداد للحرب كي لا يفوت الموعد النهائي".

وحذر بايدن، الذي ذكر أن القوات الأميركية قد تظل في البلاد بعد انقضاء المهلة، من أن الإجلاء سيكون "صعبا ومؤلما"، مضيفا أن أخطاء كثيرة قد تقع.

وقال آدم شيف رئيس لجنة المخابرات في مجلس النواب الأميركي للصحافيين بعد إفادة بشأن أفغانستان قدمها مسؤولون في المخابرات إنه لا يعتقد أن الإجلاء سيكتمل في غضون الأيام الثمانية الباقية.

وأضاف "أرى أن الأمر ممكن، لكن الاحتمال ضعيف جدا نظرا لعدد الأميركيين الذين يتعين إجلاؤهم".

وقال مسؤول في طالبان إنه لن يتم تمديد المهلة، وإن كان قد أشار إلى أن القوات الأجنبية لم تطلب تمديدا. وقالت واشنطن الثلاثاء إنه لا يوجد تغيير على مستوى إتمام خطة الانسحاب.

وذكر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون "سأطلب من أصدقائنا وحلفائنا الوقوف بجانب الشعب الأفغاني وتكثيف الدعم للاجئين والإغاثة الإنسانية".

وكتب على تويتر "سنحكم على طالبان بأفعالها لا بأقوالها".

وصرح وزير الدفاع البريطاني بن والاس لقناة "سكاي نيوز" الإخبارية بأنه يشك في إمكانية تمديد المهلة "ليس بسبب ما قالته طالبان فحسب، لكن إذا نظرنا أيضا إلى تصريحات الرئيس بايدن العلنية.. فأعتقد أن هذا غير مرجح".

ويخشى الكثير من الأفغان التعرض لأعمال انتقامية والعودة إلى التفسير المتشدد للشريعة الإسلامية الذي طبقته طالبان عندما سيطرت على السلطة من عام 1996 إلى 2001، لاسيما في ما يتعلق بقمع النساء وحرية التعبير.وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت إنها تلقت تقارير موثوقا بها عن انتهاكات خطيرة على يد حركة طالبان تشمل إعدام مدنيين خارج نطاق القضاء وقيودا على النساء.

ورغم ذلك عاد الآلاف من الأفغان إلى منازلهم في الأقاليم بعد أن علموا أن الوضع هناك "هادئ نسبيا" حسبما قال الدبلوماسي في حلف شمال الأطلسي، محذرا في الوقت ذاته من ندرة التقارير الاستخباراتية والأمنية الواردة من المناطق النائية في أفغانستان.

وذكرت هيئة الإذاعة الأسترالية الثلاثاء أن أستراليا أجلت أكثر من 50 من المشاركات الأفغانيات في الألعاب البارالمبية لذوي الاحتياجات الخاصة والرياضيات وذويهن بعد تأمين تأشيرات لهم.

بوريس جونسون

سأطلب من أصدقائنا الوقوف بجانب الأفغان وتكثيف الدعم للاجئين

وبدأ قادة طالبان، الذين سعوا لإظهار وجه أكثر اعتدالا منذ السيطرة على كابول في الخامس عشر من أغسطس محادثات بخصوص تشكيل حكومة تضمنت مناقشات مع بعض الخصوم القدامى من حكومات سابقة مثل الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي.

وذكرت وكالة بجواك للأنباء الثلاثاء أن حركة طالبان الأفغانية عينت وزيرا جديدا للمالية ومديرا للمخابرات وقائما بأعمال وزير الداخلية.

وقالت الوكالة إن جول أغا سيتولى وزارة المالية في حين سيكون صدر إبراهيم قائما بأعمال وزير الداخلية.

وعينت الحركة نجيب الله مديرا للمخابرات بينما سيكون الملا شيرين حاكما لكابول وحمدالله نعماني رئيسا لبلدية العاصمة.

وسيكون لاعتراف دول بحكومة طالبان عواقب مهمة مثل السماح للحركة بالحصول على المساعدات الأجنبية التي كانت تعتمد عليها الحكومات الأفغانية السابقة.

وسيواجه بايدن ضغوطا من زعماء آخرين لتمديد الموعد النهائي لإتمام الانسحاب من أفغانستان في الواحد والثلاثين من أغسطس.

وقالت فرنسا إن هناك حاجة لمزيد من الوقت، وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الاثنين إن مجموعة السبع بحاجة إلى النظر فيما إذا كانت ستبقى بعد ذلك التاريخ.

وتعرض بايدن لانتقادات على نطاق واسع بسبب الانسحاب الذي حدد موعده مبدئيا سلفه الجمهوري دونالد ترامب بموجب اتفاق أبرمه مع طالبان، وأظهرت استطلاعات الرأي تراجعا في شعبيته.

ومن جانبه يكافح الجيش الأميركي القوي مع انهيار القوات الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة بعد 20 عاما من التدريب.

وكتب الجنرال ديفيد بيرغر، قائد سلاح مشاة البحرية، في مذكرة لمشاة البحرية "هل كان الأمر يستحق ذلك؟ نعم. هل لا يزال مؤلما؟ نعم".

عمليات إجلاء شاقة

حركة الشباب تصعّد هجماتها ضد الجيش الصومالي

مقديشو – اقتحمت حركة الشباب الصومالية الثلاثاء قاعدة عسكرية وسيطرت على بلدة قريبة، في أحدث هجوم للحركة المتطرفة التي باتت تستغل الأزمة السياسية في هذا البلد الأفريقي لتوسيع نفوذها.

وقال شهود إن مقاتلي الحركة اقتحموا قاعدة عسكرية في وسط الصومال، واستعادوا السيطرة على بلدة كانت قوات حكومية قد انتزعت السيطرة عليها هذا الشهر.

وقال سكان في مدينة عمارة في إقليم جلمدج إن الهجوم بدأ صباح الثلاثاء بتفجير انتحاري استهدف وحدات القوات الخاصة الحكومية المعروفة باسم دنب والدراويش.

وردت قوات الجيش الصومالي وقوات الدراويش بضربات جوية و"انتصرت" على قوات حركة الشباب، مما أسفر عن مقتل عدد من المسلحين، بحسب وسائل إعلام رسمية لم تذكر تفاصيل عن الضحايا أو وضع القاعدة العسكرية أو البلدة.

وعمارة مدينة استراتيجية تقع على الطريق المؤدي إلى مدينة هراردير الساحلية، وهي معقل آخر لحركة الشباب. وكانت هراردير ذات يوم قاعدة للقراصنة في ذروة عمليات خطف السفن التجارية في عام 2011.

وقال فرح عثمان، وهو من سكان عمارة، "شن مقاتلو الشباب هجوما على قاعدة حكومية في مدينة عمارة صباح الثلاثاء، والقوات الحكومية، وخصوصا قوات دنب والدراويش في إقليم جلمدج، وانسحبت من المنطقة لتسيطر عليها الحركة".

وأكد إسماعيل نور، وهو من سكان عمارة أيضا، الهجوم، وقال إن حركة الشباب استولت على 11 عربة مدرعة وأحرقت سبع عربات أخرى.

وقالت إذاعة الأندلس التابعة لحركة الشباب إن الجماعة نفذت الهجوم وسيطرت على البلدة، مضيفة أنها استولت على 14 سيارة وعشر شاحنات صغيرة مزودة بمدافع.

ويخوض الصومال منذ سنوات حربا ضد حركة الشباب التي تأسست مطلع 2004، وهي حركة مسلحة تتبع فكريا تنظيم "القاعدة"، وتبنت العديد من العمليات الإرهابية التي أودت بحياة المئات.

ويبدو أن الحركة باتت تستثمر الأزمة السياسية بسبب الانتخابات لتوسيع نطاق عملياتها ضد القوات الصومالية.

وشهد الصومال أزمة دستورية غير مسبوقة، بعدما تعذر التوصل إلى اتفاق بين الرئيس محمد عبدالله محمد وحكام الولايات الاتحادية الخمس بشأن تنظيم الانتخابات.

وترفض المعارضة الصومالية استمرار فرماجو في السلطة إلى حين تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، واعتبرته في وقت سابق "غير شرعي".

ولم يتحدد بعد موعد لانتخابات الرئاسة المستبعد إجراؤها في موعدها المعلن، وهو العاشر من أكتوبر المقبل، بسبب تأخر انتخابات البرلمان في بلد يتعافى من تداعيات حرب أهلية اندلعت إثر انهيار الحكومة المركزية في 1991.

ويتكون البرلمان من 275 عضوا يتم انتخابهم بشكل غير مباشر من جانب حوالي 30 ألف ناخب (مندوب) قبلي. وانتهت ولايته في السابع والعشرين من ديسمبر الماضي، فيما انقضت ولاية فرماجو، وهي 4 سنوات، في الثامن من فبراير الماضي.

وأعلنت كتلة المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة في الصومال، الاثنين، رفضها آلية لإجراء انتخابات مجلس الشعب (الغرفة الأولى للبرلمان) توصل إليها مؤتمر تشاوري اختتم أعماله الأحد.

وعُقد هذا المؤتمر لمدة يومين بمشاركة كل من رئيس الحكومة الاتحادية محمد حسين روبلي، وعمدة إقليم بنادر، ورؤساء الولايات الفيدرالية الخمسة، وهي بونتلاند، غلمدغ، جوبالاند، هيرشبيلي وجنوب غرب الصومال.

وقالت كتلة المرشحين في بيان إنها "ترفض بشدة الآلية الانتخابية التي توصل إليها المؤتمر، وتمنح رؤساء الولايات الفيدرالية وممثلين من المجتمع المدني حق المشاركة في اختيار المندوبين"، بعد أن كانت مهمة حصرية لشيوخ القبائل.

وبخصوص اختيار المندوبين (الناخبين القبليين) الذين سيختارون نواب مجلس الشعب، اتفق المشاركون في المؤتمر على أنه سيتم تعيين المندوبين من جانب شيوخ القبائل وممثلين من المجتمع المدني، بالتعاون مع لجنة الانتخابات على مستوى الولايات الفيدرالية.

وقالت كتلة المرشحين إن "هذه الآلية تنافي الدستور المؤقت والاتفاقيات السابقة بشأن إجراء انتخابات نزيهة ترضي جميع الأطراف السياسية في البلاد".

هجمات متزايدة